

والعق موح للاختلاف لكن التالي بط و منع كفا عما قيل ذلك للانتقال من الاثر في الموقر بطرق لاينة وهو العادة  
 المعروفة الشهيرة واما لو قيل مثل ما قلت لكان الانتقال بطرق اللينة وهو طريق الخواصل الصعبة بل يستدل على بيان  
 موح العف عدم الاندراج ولا شيء من عدم الاندراج باختلاف فلا شيء من موح العف باختلاف وبما رضى بان الاختلاف  
 موح عدم الاندراج وعدم الاندراج موح العف والموجب للموجب موح فلا اختلاف موح العف بالكسر  
 ولو قيل بان لا يتم تكرار الحد الاوسط ولو قيل لانه فاسد مساوات والمقدمة الاجنبية صادقة لكن لا يتم حاله لان  
 جهة الوقف والموجبة والعلة ليست يمكن لان الاختلاف على خارجة لعدم الاندراج واثره على عدم الاندراج  
 فالمراد يكون الاختلاف موحا مستلزما للعق بطرق لا في والعف الموح على ذهنة لعدم الاندراج وهو على ذهنة  
 للاختلاف ولذا دخل اللزم على العق لا شفا بذلك ويمكن بيان الاشتراط الاول بان لا يتم باختلاف المقدمتان فاما ان يتوفا  
 في الايجاز وفي السلب فعلى الاول فيفضل المؤلفان الموضوع والمحول مندرجان تحت الاوسط وعلى الثاني فيفيدان الاوسط  
 مسلوب عنها فلو لم تختلفا فما يفيد المؤلفان منها مندرجان في الاوسط واما فيفيدان الاوسط مسلوب عنها والاول  
 اما لتباينها اولسنا واما او خصوصي احدهما من الاخر مطلقا ومن وجهه والثاني اما لتباينها او لعموم احدهما من الاخر  
 مطلقا ومن وجهه فلو لم تختلفا فما لا يسهل الاربعه اما لتباينها واما لعموم احدهما من الاخر مطلقا ومن وجهه فها  
 كلا التقديرين لا يعلم بالاندراج ان الصادق اي شيء من المحصورات الاربع واذا لم يعلم من الشكل الثاني عن تعريف مطلق  
 الدليل فلو لم تختلفا يخرج الثاني عن تعريف مطلق الدليل ويخرج عن تعريف القياس بالظن في الاول وقد يكون تعريف القياس  
 جامعاً وبيان الاشتراط الثاني بان لو لم يكن الكبرى كبرى من اختلاف المقدمتين فاما ان يكون سالبة او موجبة فان  
 سالبة فيفيد المؤلف سلب الاوسط عن بعض الاكبر مع ايجابه لكل الاصغر وبعضه وان موجبة فيفيد اثبات  
 الاوسط لبعض الاكبر مع سلبه عن كل الاصغر وبعضه فلو لم يكن الكبرى كبرى فاما فيفيد سلب الاوسط عن بعض  
 الاكبر مع ايجابه لكل الاصغر وبعضه واما فيفيد اثبات الاوسط لبعض الاكبر مع سلبه عن كل الاصغر وبعضه  
 وسلب السبب واثباته للاخر في الاول وعكسه في الثاني يمكن انهما متباينتان او معاً واحص فلو لم يكن  
 الكبرى كبرى معه فيفيد سلبه واثباته للاخر في الاول وعكسه في الثاني يمكن انهما متباينتان او معاً واحص  
 والمتباينتان كسلب الانسان عن بعض الجاد واثباته لكل ناطق او بعضه في الاول وكاثبات الانسان لبعض الناطق وسلب  
 عن كل الجاد وبعضه في الثاني والاعم والآخر كسلب الانسان عن بعض الحيوان مع اثباته لكل ناطق او بعضه في الاول  
 وكاثبات الانسان لبعض الحيوان وسلبه عن كل الفرس وبعضه في الثاني فلو لم يكن الكبرى كبرى معه اما فيفيد سلب  
 الانسان عن بعض الجاد واثباته لكل ناطق او بعضه في الاول وكاثبات الانسان لبعض الناطق وسلبه عن كل الجاد او  
 بعضه في الثاني واما فيفيد سلب الانسان عن بعض الحيوان مع اثباته لكل ناطق او بعضه في الاول وكاثبات الانسان لبعض  
 الحيوان وسلبه عن كل الفرس وبعضه في الثاني وعلى التقدير الاول والثالث لا يعلم ان الصادق مع المؤلف السلب كل  
 او الايجاب الجزئي وعلى الثاني والرابع لا يعلم انه السلب الكلي والايجاب والسلب الجزئي واذا لم يعلم يخرج الشكل الثاني عن تعريف  
 مطلق الدليل فضلو عن تعريف القياس

**الحزبة الفقير رشدي غفر له**

**قلوب صرا المقام  
 يوم الاحد الخامس عشر  
 جماد الاخر في سنة  
 من سنة الف الف الف  
 الف الف الف الف الف  
 الف الف الف الف الف**

- اشبو جسم اشبو جان واشبو دل
- فضل حقد ر افضل حقد ر فضل حق
- فيهم عن فان خوانه احسن منصر
- فضل حقد ر فضل حقد ر فضل حق
- رشدي يا بو كرتي سورك كرك
- شاه و مشهورى بر كورك كرك
- جملد آسمايه ندر در رسك درك
- فضل حقد ر فضل حقد ر فضل حق